التحليل الفني والتقني لشركة «KROLL» حول صحة «الشريط»:

كلام أحمد الفهد احتوى على تضليل وتحريف للوقائع

خلال البث (المقابلة التلفزيونية للشيخ أحمد الفهد) تم عرض صفحتين لقرار من إجراءات التحكيم السويسري بين شركة «تريكل» والشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح.

وقد حددنا وراجعنا قرار التحكيم المشار إليه في البث باعتباره «قرارا نهائيا من المحكم الأوحد»، ستوبان بوماير، في دعوى شركة مجموعة تريكل ضد الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح (يشار إليه في ما يلي بـ «القرار»). ويتبع ذلك القرار خمسة ملاحق تحتوي على عدة تقارير لخبراء من أطراف ثالثة ذكرها الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح في المقابلة.

وننوه إلى أن طبيعة التحكيم كانت، في الواقع، لتسوية نزاع تعاقدي بين شركة «تريكل» والشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح. لكن الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح لا يشرح الطبيعة الفعلية وإلى خلفية النزاع.

ووقائع التحكيم هي كما يلي: الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح كلف شركة «تريكل» - بموجب «اتفاقية استشارات» تم توقيعها بتاريخ 28 مارس 2014 - وهي الاتفاقية التي وافقت شركة «تريكل» فيها على تقديم بعض «خدمات التحقيق والاستشارات» إلى الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح في ما يتعلق بـ «مقاطع فيديو معينة» كانت في حوزة الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح. وفي مقابل توفير هذه الخدمات، كان مقررا لشركة «تريكل» أن تتلقى الأرباح المتوقعة من وراء نشر مقاطع الفيديو والحقائق التي يتم التوصل إليها خلال تحقيقاتها.

وقد وصف قرار التحكيم كيف أن شركة «تريكل» قدمت (إلى هيئة التحكيم السويسرية) «مقالات نشرت في صحف ووسائل إعلام كويتية وغيرها» تشير إلى أن مقاطع الفيديو ليست أصلية، وعلى هذا الأساس طالبت الشركة بتعويض عن الأرباح المفقودة.

وقد توصل المحكم (السويسري) إلى قرار ضد شركة «تريكل» في ما اعتبره نزاعا تعاقديا.

«في ظل غياب أي دليل أمامي يفيد العكس، فإنني لا أستطيع بالتالي إلا أن أستنتج، وعلى أساس المواد المتاحة أمامي، أن محتويات هذه التقارير صحيحة وليس لدي أي مبرر للشك في الإثباتات التي تقدمها تلك التقارير.

وفي ظل هذه الظروف فإن القضية المحدودة التي أمامي هي قضية أستطيع حسمها بطريقة واحدة».

[illegible]

أجرينا مراجعة لمضمون وقائع قرار التحكيم، وهي المراجعة التي أجريت بالتعاون مع مكتب «بيكر أند ماكينزي»، وقد حددت تلك المراجعة عددا من الأمور الجديرة بالملاحظة:

● شركة «تريكل» (ممثلة بمكتب المحاماة الأوكراني «فيدوروفسكي وشركاه») - وعلى الرغم من أنها كانت المدعي - لم تقدم أي أدلة لدعم ادعائها ضد الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح. ووحده الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح، كمدعى عليه، هو الذي قدم أدلة إلى التحكيم. والواقع أنه يبدو غريبا أن طرفا يبدأ دعوى في تحكيم ثم لا يقدم أدلة لدعم دعواه والسعي لدحض الأدلة المقدمة من جانب الطرف الآخر.

● هناك بعض الخصائص والسمات غير العادية في الأدلة التي قدمها الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح في دفاعه. وسنفحص التقارير التي كلف الشيخ أحمد عددا من الخبراء بإعدادها بمزيد من التفصيل في القسم رقم 4، لكن هناك سبب للاعتقاد بأن أولئك الخبراء تم إعطاؤهم تعليمات - لا نعلم من - قيدت وحصرت نطاق عملهم، وأثرت بالتالي على الطريقة التي تم بها تقديم التقارير وفهمها من جانب المحكم (السويسري). فعلى سبيل المثال:

تنوه إلى أن تقرير شركة «أفينتس» («Afentis») يذكر أن العينة الضيقة التي أخذت من الملفات المرئية المرئية قد تم انتقاؤها «بناء على طلب الطرف الآمر». وفي المقابل، فإن المحكم السيد بوماير سجل في قرار التحكيم أن «شركة «أفينتس» «اختارت عشوائيا 6 مقاطع فيديو من بين 11 مقطعا قدم إليها». كما ننوه أيضا إلى أن السيد بومايرذكر أن شركة «CY4OR»، وهي الخبير الآخر الذي تم تكليفه بتحليل المواد الصوتية المرئية، اختارت عشوائيا 6 مقاطع من بين 11 مقطعا قدم إليها من جانب المدعى عليه».

والواقع أن حقيقة أن كلا من شركة «أفينيتس» وشركة «CY4OR» اختارتا نفس الملفات الست للفحص عشوائيا هو أمر لافت للانتباه: فالاحتمالية الإحصائية لاختيار كلتا الشركتين بشكل مستقل وعشوائي نفس الملفات بالضبط تبلغ ما يقارب من 1 في الـ 462.

● المدعي، شركة مجموعة تريكل، مسجلة في ولاية ديلاوير الأميركية. ووفقا لمواد متاحة للجمهور، فإن السجل الوحيد الذي لدى قسم الشركات في ولاية ديلاوير لشركة «تريكل» هو شهادة التشكيل فقط. كما أن العنوان الذي تستخدمه شركة «تريكل» في ولاية ديلاوير يتم استخدامه أيضا من جانب 700 كيان آخر. وليس للشركة أي ملف بيانات عام إضافي. ومنذ تأسيسها في العام 2009 لم تودع الشركة أي ملفات رسمية تتعلق بكونها شركة. وليس من الواضح لماذا تم تكليف شركة مسجلة في ولاية ديلاوير ولديها ملف مؤسسي شديد المحدودية بنشر مثل هذه المواد الحساسة، أو لماذا تستعين مثل هذه الشركة بشركة محاماة أوكرانية، ألا وهي شركة «فيدوروفسكي وشركاه»، لدعم دعواها في تحكيم سويسري.

[illegible]

في المقابلة، قال الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح إن «محكمة التحكيم السويسرية» استعانت بتقارير من الشرطة الفيدرالية السويسرية التي كانت قد استعانت بدورها بتقارير من خبراء في مجال الفحص الجنائي للمواد الصوتية المرئية.

والواقع أن هذا (الكلام) ينطوي على تضليل. وما حصل فعليا هو أنه في سبيل دعم دفاعه ضد الدعوى التي رفعتها (ضده) شركة «تريكل»، كلف الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح ودفع أموالا من أجل إعداد عدة تقارير وتفريغات نصية ومراجعات، بما في ذلك رسالة من شرطة الأمن في كانتون فو (السويسري) (والتي دفع الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح 1,270 فرنك سويسري في مقابلها). وهذه الرسالة، في الواقع، تسجل أن اشتراك الشرطة السويسرية كان ببساطة للتأكد من أن البروتوكولات المستخدمة من جانب شركة «CY4OR» كانت سليمة. ولا يوجد دليل (يثبت) أن الشرطة السويسرية أجرت أي تقييم مستقل لمدى صحة التسجيلات.

[illegible]

زعم الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح أن تقارير الخبراء المقدمة في التحكيم توصلت إلى استنتاج مفاده أنه «لا يوجد دليل على وجود تلاعب أو أي تدخل في التسجيلات».

تقارير الخبراء والمواد التي قيمتها تلك التقارير على ما يبدو، وخطاب من الشرطة الكانتونية (السويسرية) ملحقة بالمتن الرئيسي لقرار التحكيم. وفي ما يلي قائمة كاملة بتلك الملاحق:

1. التفريغات النصية لمقاطع الفيديو مع كتابة للكلام على الشاشة.
2. تقرير خبراء أعد بواسطة شركة «CY4OR» بتاريخ 29 أبريل 2014.
3. شهادة من شرطة الأمن التابع لكانتون فو (السويسري)، وهي الشهادة التي تصادق على صحة بروتوكولات جامعة FPUL (السويسرية) التي طبقتها شركة «CY4OR».
4. تقرير خبراء أعدته شركة «أفينيتس فورينسيكس» (أفينتيس) بتاريخ 13 مايو 2014.
5. تقرير خبراء أعدته شركة «إيمرسون أسوشيتس» بتاريخ 22 مايو 2014.

وفي معظمه، يعتمد قرار التحكيم (السويسري) بشأن ما إذا كانت التسجيلات حقيقية (وفقا لما قاله المحكم) على استنتاجات التقارير التي أعدتها شركات «CY4OR» و«أفينيتس» و«إيمرسون أسوشيتس».

والملحق رقم 1 هو عبارة عن سلسلة من التفريغات النصية لـ 16 من مقاطع الفيديو المنفصلة. ويبدو (من خلال وصف تلك المقاطع في الفقرة 10 من قرار التحكيم) أن هذه المقاطع في مركز النزاع، وتحديدا تلك المقاطع التي كانت قد أعطيت إلى شركة «تريكل» بموجب العقد المبرم بينهما.

ويحتوي الملحق رقم 2 على تقرير شركة «CY4OR». وفي المتن الرئيسي لقرار التحكيم، توصف ميشيل بومان - وهي معدة التقرير - بأنها قد اختارت عشوائيا 6 مقاطع فيديو من بين 11 مقطعا تم تقديمها.

وبالنظر إلى أن هناك ما مجموعه 16 مقطع فيديو (توجد تفريغاتها النصية في ملحق رقم 1) فإنه ليس من الواضح لماذا أعطيت شركة «CY4OR» 11 مقطعا فقط.

وعلاوة على ذلك، والأهم من ذلك، هو أنه لا يوجد إثبات في تقرير شركة «CY4OR» بشأن أي 6 مقاطع حللتها السيدة بومان، وبالتالي فإنه من الصعب التأكد من أهمية العمل الذي قامت به شركة «CY4OR».

الملحق رقم 3 يتألف من رسالة قصيرة قدمتها شرطة الأمن في كانتون فو (السويسري)، ولا تشير تلك الرسالة إلى أي مقاطع فيديو محددة أو محتوياتها، كما أنها لا تعلق على مدى صحة تلك المقاطع. وتنوه صراحة إلى أن الشرطة لم تسجل المسألة في سجلاتها. لذا فإنه من الصعب بالنسبة لنا تقييم ما إذا كانت شركة «CY4OR» قد اتبعت ممارسات جنائية جيدة، إذ إنه يبدو أن الشركة لم تحلل المقاطع الصوتية على وجه الخصوص بنفس العمق أو على الوجه الأكمل مثلما فعل خبراء شركة «كرول».

وعلاوة على ذلك، فإننا لا نعرف أي مواد راجعتها الشركة ولا ما إذا كان نطاق عملها قد تعرض إلى قيود من جانب الطرف الآمر.

الملحق رقم 4 يحتوي على تقرير شركة «أفينيتس». ويوصف روس باتل - الذي أعد تقرير شركة «أفينيتس» - في قرار التحكيم بأنه «قام باختيار 6 مقاطع فيديو عشوائيا من بين 11 مقطعا قدمت إليه». لكن هذا (الكلام) يناقضه السيد باتل في تقريره حيث يكتب: «بناء على طلب الطرف الآمر، [...] تم انتقاء الملفات الرقمية لغرض الفحص والتقييم». وقال باتل أن الطرف الآمر - ألا وهو الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح - قد طلب تحليل مقاطع بعينها.

الملحق رقم 5 يحتوي على تقرير شركة «إيمرسون أسوشيتس». وقد سعى هذا التقرير إلى تحديد ما إذا كان الشخصان اللذان كانا في مقاطع الفيديو الستة - التي قدمت شركة «إيمرسون أسوشيتس» من الطرف الآخر.

- يمكن أن يكونا السيد جاسم الخرافي والشيخ ناصر محمد الصباح.

وقد خلصت شركة «إيمرسون أسوشيتس» إلى أنه «عند مقارنة الصورة المقدمة مع الصور المرجعية المعروفة، فإن التفاصيل المحدودة المتاحة القابلة للمقارنة تضفي دعما معتدلا يلامس حدود الدعم الذي مفاده أن السيد جاسم الخرافي والشخص الذكر رقم 1 (Male 1) هما نفس الشخص» وأنه «عند مقارنة الصورة المقدمة مع الصور المرجعية المعروفة، فإن التفاصيل المحدودة المتاحة القابلة للمقارنة تضفي دعما قويا مفاده أن الشيخ ناصر محمد الصباح والشخص الذكر رقم 2 (Male 2) هما نفس الشخص». وقد جاءت استنتاجات هذا التقرير مختلفة عن استنتاجات شركة «كرول». وقد كانت وجهة نظر خبرائنا هي أن هناك «دليل معتدل يسمح لنا بأن نستنتج أن الشخص «A» [السيد جاسم الخرافي] ليس هو الفرد الذي يظهر في مقاطع الفيديو» وأن هناك دليل معتدل يسمح لنا بأن نستنتج أن الشخص «B» هو الفرد ذاته الذي يظهر في مقاطع الفيديو. لكن من الجدير بالتنويه أن أيا من المقاطع التي قدمت إلى شركة «إيمرسون أسوشيتس» لم يتم فحصها من جانب شركة CY4FOR أو شركة «أفينيتس» بغرض الكشف عن التلاعب: كما أن ثلاثة فقط من بين المقاطع الستة (ألا وهي مقاطع «Amanda Clr 3.mp4» و «Amanda Clr 4.mp4» و«Amanda Clr 5.mp4») تبدو متطابقة مع تلك التي تم تحليلها من جانب شركة «كرول». أنظر القسم رقم 4 لمزيد من التحليل المقارن للتسجيلات.

[illegible]

محاولة إثبات صحة المقاطع الصوتية المرئية

عند منتصف البث، تتحول المقابلة إلى موضوع تقرير أعدته شركة «K2 Intelligence» («شركة «K2»)، وهي شركة أمنية. ويذكر الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح أنه كلف شركة «K2» للقيام بـ «مهمة».

وخلال المقابلة يقول الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح إن شركة «K2» قدمت «عددا من التوصيات» في تقرير حول التسجيلات، ومدى صحتها، وما ترمي إلى إظهاره.

ويقول الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح «لن أقرأ كل الفقرات الواردة في تقرير شركة «K2»» ثم يبدو أنه يقتبس حرفيا الفقرة القصيرة التالية من التقرير:

«إعتمادا على خبرة مستقلة في هذه المسألة من جانب شركة «CY4OR» وبشكل منفصل عن شركة «أفينيتس»، فإن المختبر الجنائي... شركة «K2» تعتقد أنه أمر حتمي أن الأدلة الرقمية، الموجودة في التسجيل، وهو موضوع الخلاف، هي أدلة حقيقية ولم يتم تعديلها أو التدخل فيها». وقد قمنا بمراجعة تقرير شركة «K2» (التقرير الأولي - مشروع «Sigma»، بتاريخ 20 مايو 2014) وهو التقرير الذي كان واضحا أن الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح أشار إليه واقتبس منه خلال المقابلة. والواقع أن أقرب فقرة شبيهة بهذه الفقرة التي اقتبسها الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح واستطعنا أن نجدها في تقرير شركة «K2» الذي راجعناه هي كما يلي:

«بناء على الخبرة التي تمتلكها شركة CY4OR في مجال هذا الموضوع، وبشكل مستقل ومنفصل من جانب شركة «أفينيتس»، بالإضافة إلى رسالة الشرطة السويسرية، فإن شركة «K2» تعتقد أنه من المحتمل أن الأدلة الرقمية موضع البحث هي أدلة صحيحة ولم تتعرض للتعديل».

وبمقارنة هذه الفقرة المأخوذة من التقرير مع الفقرة التي قرأها الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح خلال المقابلة، فإنه من الواضح أنه على الرغم من أن شركة «K2» «تعتقد» - استنادا إلى مراجعتها من جانب خبراء آخرين في مجال التقارير - أن الأدلة الرقمية «من المحتمل» لها أن تكون صحيحة، فإن الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح يقدم الأمر وكأن شركة «K2» تعتقد أن صحة الأدلة الرقمية «حتمية».

وننوه إلى أن مدى واستقلالية تقرير شركة «K2» هو أمر مقيد في حد ذاته. فشركة K2 تقر بأنه كان قد تم تزويدها بتقريري شركتي «CY4OR» و«أفينيتس»، وبرسالة شرطة كانتون فو السويسري، وبالتفريغات النصية وبالترجمات الخاصة بالتسجيلات التي تشتمل على الأحاديث المزعومة، وبجميع المواد التي كانت شركة «كرول» قد راجعتها أيضا. ومع ذلك، فإنه تم تزويد شركة «K2» أيضا بوحدة ذاكرة (فلاشة) تحتوي على 11 مقطع فيديو منفصل «يفترض» (حسب تعبير شركة «K2») أنها التسجيلات (ذاتها) التي تم عمل التفريغات النصية منها.

إن قراءة عن كثب لتقرير شركة «K2» توضح أن البيانات التي أعدتها الشركة حول صحة التسجيلات هي بيانات مؤهلة بشكل كبير، وذلك على النقيض من المزاعم التي طرحها الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح. فعلى سبيل المثال، ورد في تقرير شركة «K2» ما نصه:

«على أساس خبرات شركة «K2» في مجال إجراء تحقيقات مالية معقدة تنطوي على فساد عام، فإن التسجيلات الصوتية/المرئية والتفريغات النصية والترجمات - إذا كانت دقيقة وحقيقية وصحيحة - تحتوي على معلومات عن نشاطات مشبوهة تقتضي إجراء مزيد من التحقيقات». وفهمنا هو أن استنتاجات تقرير شركة "K2" تعتمد على تقريري شركتي «CY4OR» و«أفينيتس»، وهما التقريران اللذان لم يتما بتكليف أو تفويض من جانب شركة «K2»، ويمكن افتراض أن شركة «K2» لم تكن لها أي سيطرة أو إشراف على نطاق عملهما أو على التعليمات التي أعطيت للشركتين من قبل عميليهما. وتنوه إلى أن شركة «K2»، في تقريرها، قالت بوضوح إنه: «من أجل تقديم استنتاج قاطع حول مدى صحة الأدلة الرقمية ومدى دقة التفريغات النصية، فإنه مطلوب من خبراء شركة «K2» إجراء فحوصات وتحاليل فنية جنائية إضافية لجميع أدلة رقمية».

وبينما لم نر دليلا يشير إلى أن هؤلاء الخبراء قد سمح بانتدابهم من جانب عميل شركة «K2»، فإن شركة «كرول» راجعت أيضا تقريري شركتي «CY4OR» و«أفينتيس»، فضلا عن إسناد مهام بشكل مستقل إلى خبراء آخرين.

وعلى الرغم من تقديم ثلاثة تقارير خبراء إلى شركة «K2» فإننا نلاحظ أن تقييمها الإيجابي لمدى صحة (التسجيلات) لا يزال تقييما مبدئيا، وهو الأمر الذي يعكس، على ما يبدو، القيود التي فرضت على نطاق اختصاصاتها. وكما تنوه شركة «K2» ذاتها في تقريرها فإنه: «استنادا فقط إلى مراجعتها وتقييمها للتسجيلات الصوتية/المرئية والتفريغات النصية التي تزعم أنها ترصد بعض المحتوى الصوتي الموجود على تلك التسجيلات الرقمية، فإن شركة «K2» لا تستطيع في هذا الوقت تقديم رأي قاطع في ما يتعلق بصحة وسلامة الأدلة الرقمية، كما لا يمكنها أن تقدم استنتاجا قاطعا بشأن دقة التفريغات النصية والترجمات.

[illegible]

خلال المقابلة التي تم بثها، يعتمد الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح على تقرير شركة "K2" لدعم ادعاءاته المتعلقة بالفساد. وفي ما يبدو نقلا حرفيا من تقرير شركة "K2"، يزعم الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح ما يلي:

«هنالك أدلة تشير إلى أن موظفين ومسؤولين في الحكومة (الكويتية) قد تورطوا في أنشطة مالية مريبة». وتوضح مراجعتنا لتقرير شركة "K2" أن الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح لم ينقل (يقتبس) بدقة من تقرير شركة "K2" خلال طرح هذه المزاعم وما حصل فعليا، مثلما كان الحال مع استعراضه لتقرير شركة "K2" حول صحة التسجيلات، هو أنه ألغى صيغا أو كلمات تأهيلية معينة من الفقرات التي اقتبسها - وتحديدا الكلمات المحورية مثل تلك التي تؤكد عبارات مثل «هناك دليل يشير إلى أن» و «مسؤولين قد يكونوا متورطين» و «يبدو بناء على معلومات تم جمعها حتى الآن» وما إلى ذلك - وهي الصيغ التي تستخدمها شركة «K2» في تقريرها لتأهيل الاستنتاجات التي تتوصل إليها. وعندما نتحول إلى تقرير شركة "K2" ذاته، بدلا من التركيز على طريقة عرض الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح له، فإننا نجد أن مزاعم تقرير شركة «K2» المؤهلة بالفعل في ما يتعلق بالادعاءات لا يدعمها سوى المواد التي تم تقديمها إلى الشركة من جانب موكلها (عميلها). فالشركة لم تجر أي تحقيق مستقل حول الادعاءات ولم تكتشف أي أدلة أو حقائق أو معلومات تؤيد أو تؤكد صحة المواد المقدمة بأي شكل من الأشكال وجوهريا، فإن شركة «K2» لخصت الادعاءات الواردة في التفريغات النصية وعلى ما يبدو فإن الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح يستخدم هذا الملخص الذي أعدته شركة «K2» لإضفاء مصداقية على ادعاءاته.

[illegible]

هناك جانب مربك في تعليقات الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح خلال المقابلة، ألا وهو تحريفه للتمييز بين شركة «K2» وشركة «كرول». فعلى سبيل المثال، وردا على سؤال مباشر من جانب المذيع عن شركة «K2»، قال الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح: «هذه هي نفس الشركة التي وثقنا بها بعد تحرير الكويت، وتعاقدنا معها لتتبع أموال صدام وإعادة أموال الكويت إليها. نفس الشركة، وليس شركة مختلفة. نفس الشركة». والواقع أن هذا الادعاء غير صحيح: فشركة «K2» وشركة «كرول» هما كيانان لا علاقة لهما ببعضهما ومنفصلان تماما. ومع ذلك، فإن الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح استمر في القول إنهما نفس الشركة ويبدو أنه يفعل ذلك من أجل الاستفادة من سمعة شركة «كرول» القوية لإضفاء حجية ومصداقية على تقرير شركة "K2".

تحليل الملفات الصوتية المرئية

زود العميل شركة «كرول» ببيانات من ثلاثة محركات ذاكرة (فلاشات) في ثلاثة مجلدات، وهي المجلدات التي سميناها: «فلاشة رقم 1» و«فلاشة رقم 2» و «فلاشة رقم 3». واشتملت تلك المجلدات على ما مجموعه 27 ملفا مرئيا و صوتيا منفصلا كما هو مبين في الجدول التالي.

والخلاصة هي:

● الفلاشة رقم 1 عليها (ملفات) صوت و فيديو لكن جودة الفيديو ضعيفة والصوت مسموع بالكاد.

● الفلاشة رقم 2 عليها (ملفات) صوت فقط أو فيديو فقط.

● الفلاشة رقم 3 عليها (ملفات) صوت و(ملفات) فيديو مع كتابة للكلام على الشاشة. في بعض المقاطع نلاحظ أن الكاميرا لا تركز على المتحدثين لأي فترة كبيرة من الوقت.

- طبيعة التحكيم السويسري كانت تسوية لنزاع تعاقدي بين شركة «تريكل» والشيخ أحمد الفهد الذي لم يشر إلى خلفية النزاع الفعلية
- شركة «تريكل» طالبت بتعويض عن الأرباح المفقودة بعد نشر وسائل إعلام كويتية ما يشير إلى أن مقاطع الفيديو ليست أصلية
- اختيار شركتي «أفينيتس» و «CY4OR» الملفات الستة نفسها للفحص عشوائياً أمر لافت جداً للانتباه
- كلام الشيخ أحمد الفهد عن استعانة محكمة التحكيم السويسرية بتقارير من الشرطة الفيديرالية ينطوي على تضليل
- الشيخ أحمد الفهد حاول الاستفادة من سمعة شركة «كرول» القوية لإضفاء حجّية ومصداقية على تقرير شركة «K2» بقول انهما الشركة نفسها